الاستدانة بدون تخطيط قفزة في المجهول

بولدقيان: صندوق خدمة الدين يعزز الثقة بلبنان ويعيد الرساميل والاستثمارات

أكد الدكتور مكرديج بولدوقيان ان انشاء صندوق لخدمة الدين العام في لبنان سيعطي «الثقة للممولين بمستقبل لبنان»، كما سيساعد في «عودة الرساميل والاستثمارات» وأشار الى ان وجود الصندوق «يتطلب زيادة الشفافية في الموازنة العامة». وبالنسبة الى مصادر التمويل لتوفير عوامل النجاح له قال بامكانية «وجود عدة مصادر منها الجباية الصحيحة، تخصيص الممتلكات العامة وبيع قسم منها الى القطاع الخاص ومشاركة المغتربين عبر اقتطاع ضريبة محددة منهم لتمويل الصندوق على غرار الضريبة التي يدفعها المغتربون الأرمن الى الصندوق الوطني الأرمني للمساعدة في اعمار أرمينيا».

■ **كنت قد اقترحت انشاء صندوق لخدمة الدين العام، كيف توضح ماهية عمل هذا الصندوق؟**

ـ آجل، ففي ضوء الاوضاع المالية التي يعيشها لبنان في مرحلة اعادة الاعمار والبناء وما رافقها من احتياجات مالية لتغطية المشاريع الاعمارية القائمة، اقترحت انشاء صندوق لخدمة الدين العام، وقد اشرت سابقا الى هذا الاقتراح عبر مجلة «الاقتصاد اللبناني والعربي» التي تصدرها غرفة التجارة والصناعة في بيروت، وما زلت مقتنعا بأن اقتراحي يمكنه ان يخدم السياسة المالية المعتمدة لأن المستدين سواء كان شخصا عاديا أو شركة أو دولة يجب أن يكون لديه معرفة مسبقة بكيفية تسديد هذا الدين في وقته المحدد، وعدم تحقيق ذلك يكون المستدين كمن يقوم بقفزة غير «يقظة» في المجهول.

لا شك انه بامكان الدولة ان تستدين فقط بالعملة الوطنية من دون ان تلجأ الى برمجة كيفية تسديد الدين العام طالما انه بامكانها تجديد أو تمديد مستحقات الدين إما بزيادة الضرائب المباشرة أو الغير مباشرة، ولكن الى متى تستمر في ذلك؟ بالمقابل عندما تستدين الدولة بالعملة الصعبة من الأسواق العالمية لا يمكنها تجاهل هذه الاستحقاقات كما هي الحال لدى الاستدانة بالعملة الوطنية، لهذا دعوت الى انشاء صندوق لخدمة الدين العام أو تهيئة مصدر لتسديد هذا الدين لاعتماده عند الاستحقاق والا يكون قرار الاستدانة قفزة في المجهول لا نعرف نتائجها وعواقبها.

■ **وكيف يمكن للصندوق ان يكون فعالا في هذه المرحلة؟**

ـ ان فعالية هذا الصندوق وبخاصة في هذه المرحلة تتألف من شقين:

الأول: معرفة مسبقة أو تحديد سابق لهدف الدين وطريقة تسديده لدى استحقاقه وبالتالي تحديد مصدر الأموال التي سيسدد بها، لأن الالمام الشامل بكل هذه النقاط يعطي الثقة للمتمولين تجاه قدرة المؤسسات الدائنة ويكون الرأي العام المحلي والدولي متجاوبا ومؤيدا خطوات هذه المؤسسات كما ان وضوح الرؤيا في التعامل مع الممولين يشجع على عودة الرساميل والاستثمارات الى البلد.

ثانيا: ان وجود هذا الصندوق يؤدي في المستقبل الى وجود موازنة متساوية ومتوازنة، كما يساعد على وجود سياسة نقدية طبيعية في ظل غياب التقلبات الحادة في أسعار الفوائد طالما لم يعد لدينا مشكلة «الفائدة» على الدين العام. مع التأكيد هنا ان وجود هذا الصندوق يساعد الحكومة على اظهار زيادة الشفافية في الموازنة ويقلل من تعرضها للانتقاد.

■ **أي دين سيتناوله الصندوق، الدين العام الداخلي أم الخارجي؟**

ـ الاثنين معا الداخلي والخارجي وعلى المديين القصير والطويل.

مكرديج بولدقيان
□ نائب حاكم مصرف لبنان سابقا
□ ممثل البنك البريطاني العربي التجاري في لبنان
□ له عدة منشورات اقتصادية

«قيام الصندوق يفرض على الحكومة زيادة الشفافية في موازنتها»

■ **ما هي الآلية التي يمكن اعتمادها في عمله؟**

ـ آلية عمل الصندوق هي ميكانيكية ادارية وتشمل التخطيط والادارة ومراقبة عمل الصندوق ومن ثم نشر نتائجه.

■ **ومن سيتولى الاشراف عليه لضمان النتائج المرجوة منه؟**

ـ من الضروري وجود ادارة مستقلة تكون صالحة للقيام بهذا العمل.

■ **سندات اليورودولار هل تشملها خدمة الصندوق؟**

ـ نعم بالتأكيد طالما انه وضع لخدمة الدين العام مهما كان نوعه.

■ **راجت في الفترة الأخيرة عمل الصناديق الاستثمارية، هل ترى في هذه الخطوة توجها جديدا لخدمة الاقتصاد اللبناني، وكيف؟**

ـ لقد تم انشاء هذه الصناديق الاستثمارية في الفترة الأخيرة لتلبية الحاجات الاستثمارية في البلد، وبامكانها من دون شك مساعدة الاقتصاد اللبناني في هذه المرحلة الانمائية والاعمارية، ولكن يجب التأكيد على ضرورة أن تكون المشاريع التي ستغطيها هذه الصناديق مدروسة بشكل جيد.

■ **يجرى حاليا تمويل مشاريع سياحية من خلال قيام مصرف ما بترتيب أو تجميع قرض معين من مصادر تمويلية محلية أو أجنبية أو مشتركة، هل يمكن للمصارف اللبنانية لعب هذا الدور حاليا؟**

ـ نعم، فإن لدى المصارف اللبنانية الامكانات والقدرات والخبرة للعب هذا الدور.

■ **برأيك الادوات المالية المعتمدة اليوم هل بامكانها تعزيز دور لبنان في المنطقة كمنافس حقيقي في السلام المقبل أم أنه يحتاج الى خلق أدوات اخرى؟**

ـ تنجح هذه الصناديق الاستثمارية وغيرها من خلال الأدوات المالية لأنها تساهم في تنشيط الأسواق المالية في لبنان وتساعده كثيرا في مرحلة الاعمار ومع نجاحها في هذا العمل فإن دور لبنان سيتعزز أكثر في المنطقة مستقبلا.

■ **هل ترى في الاستثمارات الأجنبية أو مجيء الشركات الأجنبية الى لبنان اعادة ثقة بلبنان وبالتالي انخفاض درجة المخاطر فيه كدولة بعد وقف الحرب وما هي هذه المؤشرات؟**

ـ لا شك ان رجوع الشركات الأجنبية وعودة الاستثمارات الى لبنان يدل على عودة الثقة العالمية بلبنان ومستقبله، ويمكن القول ان انخفاض درجة المخاطر في لبنان كان السبب لهذه العودة ولكن النشاط الاقتصادي العالمي يستند كما هو معروف الى الحركة الدائمة لأن الاقتصاد تحكمه عوامل متغيرة يوميا، وبرأيي ان عودة هذه المؤسسات والاستثمارات الى لبنان لم يتم بالصورة المطلوبة للأسباب التالية:

١ ـ ان الوضع السياسي في المنطقة قد ساهم برجوع الشركات الاوروبية فقط الى لبنان فيما لم نر شركات أو استثمارات من الشرق الأقصى ومجموعة دول الغرب الأقصى على الرغم من نشاط الدولة بكافة أجهزتها لتشجيعها على المجيء من خلال الزيارات التي قامت بها الى ماليزيا، طوكيو، البرازيل والولايات المتحدة. مع الاشارة هنا الى ان علاقة لبنان مع اوروبا قائمة منذ قرون والاوروبيون يفهمون الخصائص اللبنانية وطبيعة الدول الشرق أوسطية أكثر من أي دولة اخرى، ولكن يجب علينا ان ندرك بأن وجود مناطق اخرى في العالم كالصين وبلاد التنين الأصفر والدول الحديثة في اوروبا الشرقية وغيرها التي تحتاج الى الاعمار والاستثمارات تشكل منافسا حقيقيا وجديا لعودة الاستثمارات والرساميل الأجنبية الى لبنان.

٢ ـ السبب الثاني يعود الى الوضع الداخلي في البلد سواء من الناحية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ولكن وعلى الرغم من كل ذلك فإن اعادة اعمار وانماء لبنان يحتاج الى استثمارات ورساميل طويلة وقصيرة المدى لتطال جميع

القطاعات، كما ان المبادرة الفردية هي التي تشجع الاستثمار وتعززه لأن الاعمار يتطلب المشاركة والتعاون بين كل الفاعليات اللبنانية.

■ **نعود الى صندوق الدين العام، من أين يمكن تكوين مصادر تمويله؟**

ـ يمكن تحقيق ذلك من النقاط التالية:

١ ـ من الجبايات ولكن عندما تفوق نفقات الدولة حجم الجبايات فإن الفرصة لتمويل الصندوق منها تصبح معدومة.

٢ ـ ممتلكات الدولة، التي يمكن تخصيصها تدريجيا بعد وضع القوانين والتشريعات الضرورية لهذه الغاية Privatization Law، ومن حصيلة بيع قسم من هذه الممتلكات عن طريق الخصخصة يصبح بامكان الدولة تمويل هذا الصندوق منها للقيام بالدور المحدد له لخدمة الدين العام.

٣ـ مشاركة المغتربين، بحيث يمكن إنشاء صندوق عالمي يمول من المغتربين وتحدد مدته بعشر سنوات وتعتبر المساهمة فيه كضريبة وطنية (على غرار الصندوق الوطني الأرمني الذي يتكون من مساعدات وتبرعات سنوية من جميع المغتربين الأرمن للمساعدة باعمار وطنهم الأم في جمهورية أرمينيا الحرة، وان الشعب الأرمني يعتبرها ضريبة وطنية ملزمة).

«متطلبات الاعمار في الدول الاوروبية الجديدة وغيرها تشكل منافسة جدية وتعيق جذب الاستثمارات الى لبنان»

أما حصيلة الجباية من المغتربين فتقسم الى قسمين:

أ ـ دعم انشاء الصندوق لخدمة الدين العام وبنسب معقولة لتسديد الدين العام تدريجيا في مدة عشر سنوات وبالتنسيق مع مقرري الموازنة العامة السنوية.

ب ـ توظف موارد الصندوق لتمويل المشاريع الانمائية والاعمارية في جميع المناطق اللبنانية، وأكرر هنا القول بضرورة ان تكون ادارة هذا الصندوق مستقلة كي تكون منتجة وفاعلة.

وأخلص الى القول بأن علينا الاعتماد على أنفسنا ووطننا بكل ثرواته المقيمة والمغتربة لاعمار لبنان وتمويل حاجاته لأن الوعود مهما كان مصدرها تبقى وعودا.

ج.ش.